ماركس ومذهبه

على ذكر انقضاء خمسين سنة على وفاته

تحدّر كارل ماركس ، واضع الاسس التي شيدت عليها الاشتراكية الحديثة في مختلف انوائها ، من اصل يهودي، وكان ابوه محامياً يدعى «هرشل» تحوّل الى المسيحية سنة ١٨٢٤ اي بعد ولادة كارل بست سنوات . وكان المتوقّع ان ينتظم الابن في سلك المحاماة بعد تلقي القانون والتاريخ والفلسفة في جامعتي بُنْ وبرلين وتخرجه سنة ١٨٤١ حائزاً لقب دكتور في الفلسفة . ولكنهُ لم يمل الى المحاماة ، فقدم وهو في العشرين من العمر على خوض ميدان الصحافة محرّراً لجريدة اشتراكية تدعى « صحيفة الرين » Rheniah Gazette ثم اتصل بجريدة «فورورتس» التي كان لها نصيب كبير في الدعاية الاشتراكية بالمانيا . فلما اصبح في الثلاثين من العمر كان برُّ اوربا قد اصبح حرماً عليه، بعد ما طرد من فرنسا والبلجيك والمانيا لعنفه ، فلاذ بانكلترا وكانت ملجأ حينئذٍ لامثاله من مشرّدي السياسة والاجتماع ، فعاش فيها اربعاً وثلاثين سنة حتى وفاته في ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ وكان قبيل مجيئه الى انكلترا قد نظم في بلاد البلجيك «عصبة شيوعية» واسس «الجمعية الدولية للعمال»

ولا ريب في ان كارل ماركس كان متفوقاً من الناحية الذهنية بين الذين اشتركوا في تأييد الدعاية الاشتراكية والترويج لها ، وكتابهُ رأس المال بمثابة كتاب منزل في نظر الشيوعيين والعمال الاشتراكيين بوجهٍ عام . قال الاستاذ هارولد لاسكي فيه . « في خلال خمسين سنة انقضت على وفاة ماركس اتسع نطاق نفوذه اتساعاً كان من المتعذر توقعهُ . ان مذهباً ، لم يكن من نحو جيل او اكثر قليلاً ، الاّ تصوّراً كالياً يخالطهُ الجنون ، ابدعهُ منفيٌّ ثوريّ ، قد اصبح من المذاهب المنجية في العالم الحديث . فهو الآن متشح برشاح الدولة المسلحة في (روسيا) واسم صاحبهِ يوقظ في صدور الملايين معاني الايمان والاجلال ، على ما لم يعهد من قبل الا في الرسل والانبياء لا في اصحاب المذاهب الفلسفية . ان كلماتهِ تورد تأييداً واضحاً في المناقشات التي تدور حول السياسة الاجتماعية ، وفيها القول الفصل الذي كان يعتق باقوال التوراة والاناجيل عند المدرسيين في القرون الوسطى . ولا ريب في انهُ ليس ثمة اشتراكية يصحُّ ان يُعنى بها رجال الدول الاّ اشتراكية ماركس» . ثم يبّين الاستاذ لاسكي في فقرة تالية

ان فلسفة ماركس كانت اولاً عقيدة تدين بها شرذمة قليلة من الجمعيات الثورية التي تعمل في الخفاء فأصبحت ايماناً يواجه الناسُ في سبيله السجنَ والموتَ كما فعلت الديانات الكبرى في العصور الماضية

والى القارىء ملخصاً عن فلسفة ماركس الاقتصادية الاجتماعية نقلناه عن كتاب المستر كول المدعو « مرشد الرجل الذكي في الفوضى العالمية » . وهو من افضل الكتب الحديثة التي تعالج اضطراب العالم الاقتصادي وصاحبهُ من اساتذة الاقتصاد في جامعة كمبردج

العمال والمنتجون

يعتقد الاشتراكيون ان التغلب على النزاع بين العمال والمتمولين ، امر متعذر في نظام رأسمالي . لان هذا النزاع قائم على اساس من عدم التكافؤ في القوتين المتقابلتين والتناقض في اغراضهما . اما الوجهة الاشتراكية في هذا الموضوع فقد بسطها ماركس في كتابهِ المشهور «رأس المال» Das Capital والاشتراكيون على اختلاف نحلهم وألوان تفكيرهم مجمعون على التسليم بأصول المذهب الماركسي

يذهب ماركس الى ان العمل ، يحسب خطأً في مجتمع رأسمالي ، سلعةً تباع وتشترى . فتحسب قوة العامل في عداد النفقات التي تنفق على صناعة المنتجات التي يخرجها المصنع ، بدلاً من ان يكون العامل نفسه ، الهدف الذي لاجله قامت الصناعة وارتقت . «فقوة العمل» تباع وتشترى . والمتمول يبتاعها لانهُ لا ندحة له عنها كعامل من عوامل الانتاج . وعلى العامل ان يبيع قوتهُ على الانتاج اذ لا سبيل آخر لهُ للارتزاق . ولو كان هذا التبادل حراً لصلحت الحال . ولكن ظروف التبادل غير متساوية في اساسها . لان المتمول ، بفضل المال المتجمع في يديه ، يحتكرُ نفسه بكل الفوائد التي تجنى من زيادة المقدرة على الانتاج الناشئة عن التوسع في الصناعات وتقسيم الاعمال فيها . فالعامل ينال اجراً على الجهد الفردي الذي يبذله في الانتاج ؛ وهذا الاجر تعيّنهُ كثرة العمال الذين يطلبون ان يعملوا العمل نفسهُ ، او قلتهم . فاذا وقع العمال في ناحية معينة او زادت مقدرتهم لارتقاء الاساليب الميكانيكية ، فزاد الانتاج ، جنى المتمول الجانب الاكبر من فوائد هذه الزيادة ، بدلاً من ان يجنيها العامل . وللعمال ان يتحدوا ، ويطلبوا متحدين ان يزيد نصيبهم من ارباح الصناعة القائمة عليهم ، بل ان اجور العمال ، حيث العمال قليلون ، ترتفع من تلقاء ذاتها ومن دون اتحاد العمال انفسهم . ولكن ماركس واتباعه يرون ، ان في المجتمع الرأسمالي ، ميلاً بديهيًّا ، الى توزيع الارباح التي تجنى من تقدم الصناعة ، على عوامل الصناعة المختلفة — كاجرة الارض والبناء وفائدة المال وأجور المديرين — دون العامل الذي ينال نصيباً يسيراً جداً من الربح اذا قيس بنصيبه الكبير

في الانتاج . بل ان ماركس كان يرى ان العامل لم ينل جزاء له على عمله حتى هذا النصيب اليسير

فالفكرة الاساسية في مذهب ماركس هي ان جمع اسباب الانتاج في ايدي افراد قلائل من المتمولين يفضي ضرورةً الى الجور في استغلال العمال . فالصناعة الحديثة هي في اساسها عمل تعاوني . ولكن انقسام القائمين بها الى فريقين متخاصمين من حيث علاقة كلٍّ منهما بالعمل نفسه ، ينفي عن العمل صفة التعاون . ولا بدَّ من ان يصلح الخلل على مرِّ الزمن . فامتلاك الحكومة للصناعات وتوزيع الربح ، هما في نظر ماركس ، النتيجة المنطقية لما بلغته الصناعة الآلية من التطوُّر في العصور الحديثة

***

ويخطىء من يسندُ الى ماركس القول بأنهُ يطلب لكل عامل الاستيلاء على ثمرة عمله كاملةً . بل انهُ وقف كتاباً من كتبه (القيمة والثمن والربح) لردّ هذا القول . لان ماركس يرى — وكان على صواب — ان في الصناعة الحديثة لا يمكنك ان تشير الى بضاعة معيَّنة وتقول هذه ثمرة عمل العامل الفلاني . وليس ثمة الاَّ النتيجة المشتركة للعمل المشترك يقوم به عمال كثيرون . ومن المتعذر ان ندلَّ على نصيب كل عامل من العمال في هذا العمل المعقَّد الذي يخرج بضاعة تتناولها — هي او احد مقوماتها — يد عامل من العمال في خلال دور من ادوار صنعها . وليس ما تخرجهُ الصناعة نتيجة عمل العمال فقط ، بل هو نتيجة منتجين آخرين سبقوهم . فكل من اضاف بمستنبطاته شيئاً الى النظام الصناعي ، هو بحق احد المنتجين للبضائع التي تخرجها المصانع . وعليهِ يرى ماركس انهُ من المتعذر ، توزيع ارباح الصناعة ، على العناصر المختلفة التي اشتركت في اخراج منتجاتها ، توزيعاً عادلاً . ولما كانت منتجات الصناعة نتيجة عمل مشترك وجب ان تكون ملكاً للمجتمع بأسره . وتوزيعها ، لا يكون الغرض منهُ جزاء كلَّ عامل على عمله بالقدر الذي يستحقهُ ، بل اقتساماً لما اشتركت في خلقهِ الجمعية البشرية من الثروة . وهذا التمول لا يمنع توزيع العقاب على الذين يقصّرون في القيام بنصيبهم في هذا الخلق ، او منح الجزاء حيث يكون باعثاً على الجهد المنتج . ولكن كلا هذين العاملين في توزيع الدخل ثانوي . والمبدأ المرشد لجميع الاشتراكيين هو جعل الدخل متساوياً لكل الناس ، ما سمح بذلك الامكان

تفسير التاريخ تفسيراً اقتصادياً

والقول بان التمول في النظام الرأسمالي ، يستغلُّ العامل ، يختصهُ نقدهُ بالجانب الاكبر من ثمرة الانتاج ، عنصر واحد من عناصر المذهب الماركسي . ولفهم هذا المذهب فهماً حسناً يجب ان نتبيَّن ما يعرف بتفسير التاريخ تفسيراً اقتصادياً او مادياً . وقد اسيء

من قبل فهم هذه الناحية من مذهب ماركس ، فيجدر بنا ان نكون حضورين في تبيانها

يقول ماركس ان في كل حضارة في اي دور من ادوارها « قوى انتاجية » ، تقوم على مصادر الثروة المادية ومعرفة الانسان بتسييرها . فالفحم في مناجمه لا يحسب « قوة » من قوى الانتاج حتى يكشفهُ الانسان ويستخرجهُ ويعرف انهُ يحترق ويولد طاقة يمكن استخدامها. وقوى الانتاج هذه تتغير تغيراً دائماً وفقاً لاتساع معارف الانسان . وعليهِ فالاساس الذي تقوم عليهِ الحضارة اساس دائم التغير . وفي كل مرحلة من مراحل الحضارة تجد وسائل هي الوسائل المثلى لتنظيم قوى الانتاج في تلك الحضارة . فالجماعة التي تعيش بالصيد والقنص ، او بالزراعة ، او بالصناعة على اختلاف اساليبها ، عليها ان تتخذ ، في تنظيم حياتها الاقتصادية ، الوسائل التي تتفق والضرورات التي تقتضيها طبيعة قوى الانتاج والاعمال الانتاجية التي تزاولها . فصيد السمك او تعدين الفحم او توليد الكهربائية ، يقتضي نظاماً اقتصادياً خاصاً ، يوضع خاصة لتحقيق الغرض المعين وهذا النظام يقتضي بطبيعتهِ احكاماً للملك والملاك وعلاقة الناس بعضهم ببعض . اذ لابدَّ من طرق لتعيين من يسيطر على ادوات الانتاج ومصادر الثروة الطبيعية ، ومن يصدر الاوامر للقيام بالاعمال المختلفة التي يقتضيها الانتاج في مراتبهِ المتباينة . كذلك يقوم على اساس من استغلال مصادر الثروة الطبيعية ، صرح من العلاقات الاقتصادية . على ان ماركس يرى ، ان صرح العلاقات الاقتصادية يسيطر على بناء الجماعة السياسي ويتحكم فيهِ . لان الدولة في عرفهِ ، هي المنظم للعلاقات السياسية ، وان باعث وجودها الاوحد ، هو الاحتفاظ بالاحوال الموائية للانتاج واسباب المعيشة

***

وقد وصف ماركس في بيانهِ الشيوعي « Communist Manifesto » المراحل المتعاقبة في تنظيم اوربا السياسي ووافق بينها وبين المراتب المتعاقبة في تنظيمها الاقتصادي ، وهذه من ناحيتها ، تحولت بحسب تحوُّل سيطرة الانسان على مصادر الثروة الطبيعية واسباب الانتاج. فالفندية (الاقطاع Feudalism) ونظام العلاقات الشخصية القائم على علاقة كل فرد او طبقة بالارض ، هي مرتبة في التنظيم السياسي توافق مرتبة في النظام الاقتصادي قائمة على الزراعة في تطوُّر قوى الانتاج . اما « الرأسمالية الحديثة » وما تقوم عليهِ من حرية التعاقد ، والالوف الذين يشترون أسهمهم في الشركات الكبيرة ، والوف الالوف من العمال ، واوضاعها البرلمانية ، ودساتيرها الظاهرة ، فكلها هي مرآة تعكس لنا النظام الاقتصادي الجديد وهو نظام الانتاج الآلي القائم على توزيع العمل وتعاون العمّال وارتقاء الوسائل العلمية الصناعية

ويذهب ماركس الى ان هذه المراتب في نشوء قوى الانتاج واحكام الملك وصروح الانظمة السياسية تسفر عن نشوء طبقات اقتصادية مميزة للنظام الذي تنشأ فيهِ . وكل نظام

انتاجي في تاريخ الارض فرّق الناس طبقات دفعت الى التنازع والتناحر فيما بينها بمنطق الارتقاء الانتاجي نفسه . فالقدنية تقتضي ضرباً معيناً من العلاقة بين الطبقات كطبقة الزرّاع واصحاب الارض من الامراء . اما الرأسمالية فتطلق العامل من عبوديته للارض واصحابها وتمنحهُ حرية التعاقد، ولكنها حرية وهمية ، لان المتمولين يحتكرون السلطة في ظل النظام ، والتعاقد الحرّ معهم ليس في الواقع الاّ تعاقداً مكبّلاً بالاغلال

وافق يرى ماركس، ان نشوء الرأسمالية في العهد الحديث يحمل طبقة المتمولين على تنظيم العمال في طوائف كبيرة ومعامل متسعة وجمعهم في مدن ، رغبة منهم في جني اعظم ما يمكن جنيهُ من ثمار الصناعة الآلية . ولكنها — أي طبقة المتمولين — لا تستطيع ان تفعل ما تفعل وان تمنع في الوقت نفسهِ تنظيم صفوف العمال فيما بينهم . واتحادات العمال تقوى على مرّ الزمان وتتفاقم حتى تصبح قادرة ان تساوم اصحاب المال على اجور العمّال . ومن ثمّ يبدأ العمّال يدركون مدى قوتهم المشتركة والصفة الاشتراكية التي يتصف بها العمل الذي يقومون بهِ . وهذا يولّد في اذهانهم ونفوسهم روح المقاومة لاستغلالهم وعقيدة راسخة بان الامة يجب ان تملك الصناعة لان الصناعة اشتراكية في طبيعتها واساسها . كذلك يعتنقون المذهب الاشتراكي ويصبحون من اشد مؤيديه تأييداً عمليًّا . وتنظيم صفوفهم اذا بلغ مدّى بعيداً يمكنهم من تسلّم مقاليد الامور وتحويل ادوات الانتاج لفائدة المجتمع مستغنين عن الملكية الخاصة ورؤوس الاموال التي يملكها افراد او جماعات من الافراد . وكان ماركس يتوقع ان يتمّ فوز طبقة العمال اذ تتخذ غلبتهم شكلاً سياسيًّا . اذ ذاك يكون فوزاً عاماً لطبقة العمال لا لفريق منها دون آخر . ذلك انهُ كان يعتقد ان الصفة الاشتراكية التي تتصف بها الصناعة تربط بين طبقة العمال ، وان فوزها على الرأسمالية رهين بأثرها السياسي كحزب منظم يمثل طبقة العمال بأسرها

الاشتراكية والوركناتورية

ولكن فوز طبقة العمال في نظر ماركس يختلف اختلافاً اساسيًّا في طبيعته وأثره عن اي تحول سابق في علاقات الطبقات بعضها ببعض . ذلك انهُ لما اصبحت طبقة المتمولين على جانب كاف من القوة لتتغلب على النظام الاقطاعي وانشاء الدولة البورجوزية الحديثة بنظمها البرلمانية ، ظل تحتها في البناء الاجتماعي طبقة كبيرة — هي كثرة الامة الساحقة — تستغلها لمآربها الخاصة ، وما لبثت حتى اندمجت في طبقة المتمولين طبقة ملاّك الارض ، واصبحت الاملاك صنفاً من رأس المال لا يختلف في طبيعته والدخل الذي يجنى منهُ عن صنوف الرأسمال الاخرى . فكأن المتمول يدد اولاً سلطة الاقطاعيين ثم جعل مصالحهم مصالحهُ الخاصة

ولكن اذا فازت طبقة العمال على طبقة المشولين — كما فاز المتحولون على امراء القدنية — لا يبقى تحت طبقة العمال طبقة اخرى من الامة تستغل في سبيل الطبقة الجديدة التي فازت بالسلطان . لذلك يكون الاجتماع الذي ينشأ على اثر فوز العمال اجتماعاً لا طبقات فيه ، فلا يكون قائماً حينئذ على استغلال طبقة لاخرى ، بل على الاشتراك في نتيجة الجهد الاقتصادي العام

***

حتى ان هذا الانتقال الى اجتماع لا طبقات فيه ، لا يمكن ان يتم فجأة . ذلك ان الانتقال من القدنية الى الرأسمالية اقتضى اولاً القضاء التام على ارباب القدنية ثم تحويل مصالحهم وجعلها مصالح الرأسماليين . كذلك طبقة العمال ، لا تستطيع ان تزيل الفوارق بين الطبقات قبل ان تقضي على الرأسماليين القضاء الاخير . ففي فترة الانتقال هذه تتسلم طبقة العمال مقاليد الامور وتحكم كطبقة ، من دون ان تشرك معها في الحكم ارباب النظام الزائل . هذه هي الفترة التي تعرف بفترة « دكتاتورية العمال » Dictatorship of the Proletariat وهي مرحلة لا ندحة عنها في الانتقال من الرأسمالية الى النظام الاشتراكي التام

***

ويرى بعض اتباع ماركس ، وبوجه خاص حزب الديمقراطيين الاشتراكيين في المانيا ان فترة الانتقال الموسومة بسمة دكتاتورية العمال ليست من صميم مذهب ماركس . لان فلسفتهم الاجتماعية قائمة على عقيدتهم بان الدولة الاشتراكية تنشأ نشوءاً متدرجاً من النظام الرأسمالي عن طريق التطور البرلماني . ولكن ليس ثمة ريب على الاطلاق في ان ماركس كان يرى ضرورة فترة الانتقال ودكتاتورية العمال في خلالها

وقد جعل الشيوعيون الروس فكرة الدكتاتورية ركناً من اركان الخطة التي جروا عليها . ففي رأيهم لا يمكن ان تصبح روسيا امة لا طبقات فيها ، قبل ان يزول كل خطر من ثورة رجعية على النظام الشيوعي يقوم به فلول الرأسماليين واتباعهم ، وقبل ان يقضي القضاء الاخير على العناصر غير الاشتراكية في الامة الروسية . لذلك عمد لينين الى انعاد اثر الطبقات الرأسمالية واخماد حركته وتجريد الباقين منهم من الحقوق السياسية واضطهاد الملاك والسعي سعياً حثيثاً الى تحويل الزراعة في روسيا واقامتها على اساس اشتراكي . ولكن الروسيين لا يفكرون في جعل الدكتاتورية نظاماً باقياً للحكم في روسيا ، بحيث تجريد بعض ابناء الامة الروسية من حقوقهم السياسية . على انهُ لا بد من ابقاء الدكتاتورية حتى يتم الانتقال . عندئذ يفتتح عهد الدولة الاشتراكية في اجتماع لا طبقات فيه